

أمانة مجلس الإدارة

قرار رقم (١٣٠) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٤

**بشأن ضوابط تقييم شركات خدمات الإدارات الصناديق الاستثمارية
وتحديد الأصول والأوراق المالية التي يتعين الاستعانة بمقيم متخصص ومستشار مالي مستقل
لتقييمها**

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الإطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولاته التنفيذية
والقرارات الصادرة تنفيذاً له؛

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة
المالية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢١) لسنة ٢٠١٠؛

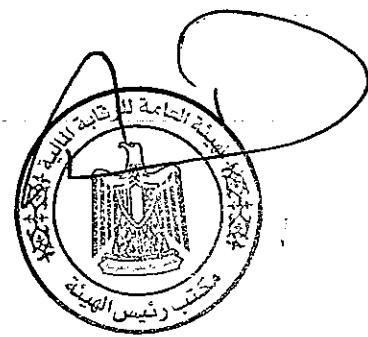
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٤؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢٩) لسنة ٢٠١٤؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٤؛

**قرر
(المادة الأولى)**

تتولى شركة خدمات الإدارات في مجال صناديق الاستثمار تقييم الأصول والأوراق المالية غير المقيدة في
البورصة التي تستثمر صناديق الاستثمار أموالها فيها وذلك بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر،
مع مراعاة تعين جهات تقييم متخصصة، وذلك كله وفقاً للضوابط الواردة بهذا القرار.



أمانة مجلس الإدارة

(المادة الثانية)

يتعين على شركة خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار تعين مستشار مالي مستقل و/أو مقيم متخصص - بحسب الأحوال - لتقدير الأصول التي تستثمر فيها صناديق الاستثمار وذلك في الحالات التالية وعلى النحو المبين في هذه المادة:

(أ) تحدد القيمة العادلة للأستثمارات في الأسهم من خلال الاستعانة بأحد المستشارين الماليين المستقلين المرخص لهم من قبل الهيئة في الحالات التالية:

١. المساهمات في شركات غير المقيد لها أسهم في البورصة.

٢. المساهمات في شركات مقيد لها أسهم في البورصة ولا يوجد لها أسعار سوقية معلنة وقت تقديرها، أو مضى على آخر سعر معلن ثلاثة أشهر أو تداولاتها محدودة وغير نشطة، وتزيد القيمة الدفترية للمساهمة عن ١٠٪ من أصول الصندوق. وللمساهمات الأقل من هذه النسبة يتم التقييم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

٣. المساهمات في شركات مقيد لها أسهم في البورصة وتزيد القيمة الدفترية للمساهمة عن ١٥٪ من أصول الصندوق.

٤. المساهمات في شركات غير مقيدة أسهمها في البورصة والتي لا تقل نسبة أصولها العقارية عن ٨٪ من إجمالي أصول الشركة، يتوجب بشأنها أن يستند فيها تحديد القيمة العادلة من المستشار المالي المستقل إلى تقريرين من إثنين من المقيمين العقاريين المرخص لهم من قبل الهيئة - كل يعمل على إنفراد.

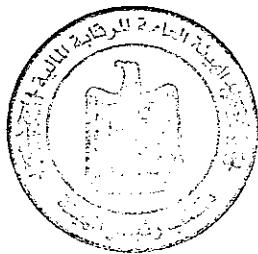
(ب) تحدد القيمة العادلة للأصول العقارية لصناديق الاستثمار العقاري من خلال الاستعانة بإثنين من المقيمين العقاريين المرخص لهم من قبل الهيئة - كل يعمل على إنفراد.

ويشترط أن تتوافر الاستقلالية الكاملة في الجهات الخارجية الموكل إليها عملية التقييم كما يشترط ألا يكون قد مضى على تاريخ تقرير التقييم أكثر من شهرين.

(المادة الثالثة)

يتعين على شركة خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار الالتزام بما يلى فيما يخص تقييم الأصول والأوراق المالية التي تستثمر فيها صناديق الاستثمار وذلك في غير الحالات الواردة بالمادة الثالثة من هذا القرار:

(أ) الأسهم المقيدة بالبورصة - بخلاف الحالات الواردة بالمادة الثانية البند (أ) - تقيم على أساس أسعار الإغفال السارية وقت التقييم على أنه يجوز في حالة الأسهم التي لا يوجد لها أسعار سوقية معلنة وقت تقديرها أو مضى على آخر سعر معلن ثلاثة أشهر أو تداولاتها محدودة وغير نشطة أن يتم التقييم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.



أمانة مجلس الإدارة

- (ب) وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى تقيم على أساس آخر قيمة إستردادية معلنة أو تقييم للوثيقة.
- (ج) أذون الخزانة تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.
- (د) السندات تقيم وفقاً لتبويب هذا الاستثمار إما لغرض الاحتفاظ أو المتاجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.
- (و) شهادات الادخار البنكية وشهادات الاستثمار تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه العائد المستحق عن الفترة من تاريخ الشراء أو آخر تاريخ صرف العائد أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.
- (ز) الأصول الثابتة - إن وجدت - تقيم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

